جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
الوزير

سجل في ٥ / ١١ /٢٠١٦

قرار

وزير التجارة والصناعة

رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٦

وزير التجارة والصناعة
بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته؛
وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣؛
وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في بعض الإختصاصات؛
وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن السجل الصناعي؛
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة؛
وعلى قرار وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية رقم ٣١٢ لسنة ٢٠٠٠ بشأن الخدمات التي تؤديها الهيئة العامة للتنمية الصناعية في مجال الإستثمار الصناعي؛
وعلى الخطة المقدمة بشأن إصلاح منظومة التراخيص الصناعية.

قرر

(مادة أولى)

يُعتمد مشروع خطة العمل المرفقة بشأن إصلاح منظومة التراخيص الصناعية لمعالجة المشاكل المتأصلة في معاملة الشركات.

(مادة ثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

وزيـــر
التجارة والصناعة

مهندس/ طارق قابيل

G:/MO-2016 / KR03

خطة عمل- إصلاح منظومة التراخيص الصناعية

مقدمة:

تعتبر مصر واحدة من الدول القليلة التي لا تزال تحتاج إلى عمل فحص وترخيص للمشروعات الصناعية كجزء من السياسة الصناعية او القيام بتقييم مطابقة هذه المشروعات الصناعية بالمصلحة الوطنية. أن الهدف الأساسي للقيام بالتراخيص الصناعية هو مساعدة الحكومة على تخطيط وتخصيص مواردها مثل: الموارد المالية، والطاقة، والمياه، والنقل، الأيدي العاملة والمواد الخام والعملة الأجنبية. هذا فقد طبقت مصر منظومة للتراخيص الصناعية اتبعتها الكثير من دول العالم، إلا أن الأخيرة استطاعت التخلص منها تدريجياً وتحولت الجهات المسئولة عن إصدار التراخيص الصناعية سابقاً إلى القيام بأنشطة الترويج وتيسير مناخ الاستثمار.

إن بيئة الأعمال في مصر تعانى من أعباء إدارية متعددة الطبقات والتي تعد عقبة خطيرة أمام الأعمال في مصر، مما يؤثر على الشركات الصغيرة. وهو الأمر الذي أثر بدوره على ترتيب مصر بتقرير سهولة القيام بالأعمال عام ٢٠١٥ الصادر من البنك الدولي لتحتل المرتبة ١١٢ من بين ١٨٩ دولة (على سبيل المقارنة المغرب وتونس في المرتبة ٧١ ، ٦٠). وتحتل مصر المرتبة رقم ١١٨ في مؤشر التنافسية من بين ١٤٨ دولة في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٤.

ويرجع جزء كبير من ذلك كله إلي تعقد الإجراءات وعدم يقين المستثمر في الحصول على التراخيص الصناعية حال تقدم للحصول عليها وغيرها من المثالب الاخري التي تحيط ببيئة الاستثمار الصناعي في مصر .

ولما كان برنامج الحكومة المصرية يهدف الى ارسال رسالة قوية إلى المستثمرين من خلال العمل على خطة طموحة لمعالجة المشاكل المتأصلة في عدم المساواة في معاملة الشركات، واتخاذ خطوات جادة نحو إصلاح منظومة التراخيص الصناعية وتخصيص الاراضى الصناعية ورخصة البناء والتي تعتبر من اشد القيود أمام النمو الصناعي، وهو الأمر الذي دفع رئيس مجلس الوزراء إلى إصدار القرار رقم ٢٨٠٧ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل لجنة برئاسة وزير الصناعة والتجارة وعضوية ١٥عضو وهم:

١. مستشار وزير التجارة والصناعة للشئون القانونية والتشريعية

٢. رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية
٣. المستشار القانوني للهيئة العامة للتنمية الصناعية

٤. المدير التنفيذي للمبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة)
٥. ممثل عن وزارة الصحة
٦. ممثل عن وزارة التنمية المحلية
٧. ممثل عن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
٨. ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
٩. ممثل عن هيئة المجتمعات العمرانية
١٠. ممثل عن مصلحة الأمن العام
١١. ممثل عن مصلحة الدفاع المدني
١٢. ممثل عن هيئة السلامة والصحة المهنية (الأمن الصناعي)
١٣. ممثل عن جهاز شئون البيئة
١٤. ممثل عن مركز تحديث الصناعة
١٥. ممثل عن اتحاد الصناعات المصرية

وقد أناط القرار باللجنة إعداد خطة عمل مفصلة وشاملة لإصلاح وتبسيط وتطوير منظومة التراخيص الصناعية وذلك بهدف:

- قصر نطاق تطبيق متطلبات التراخيص الصناعية على أساس تقييم المخاطر وحصرها على البنود الخمسة الآتية: (الصحة –السلامة –الأمن –البيئة –استخدام الأراضي).
- فصل رسم سياسات القطاع الصناعي وتنظيم الصناعة عن إصدار التراخيص وإسنادها لجهات منفصلة.
- تطوير وتفعيل اللامركزية في إصدار التراخيص الصناعية.

ليس هذا فحسب بل إنه في إطار حرص الدولة على تبسيط الاجراءات الحكومية وتيسيرها على المستثمرين المتعاملين مع الجهات والادارات الحكومية فقد اتفقت الحكومة المصرية مع مجموعة البنك الدولى على منحة لا ترد لصالح صندوق التحول لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بقيمة خمسة مليون دولار مخصصة لعملية تبسيط اجراءات الإستثمار في

❖ "EASE"هو مشروع إتاحة وتبسيير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي يعمل تحت إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

مصر مع كل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتنمية الصناعية تحت مسمى "EASE" مشروع إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي.

الخطة التنفيذية لإصلاح منظومة التراخيص الصناعية:

لتحقيق هذا الإصلاح، قررت اللجنة وضع قانون جديد للتراخيص الصناعية بالإضافة إلى لائحته التنفيذية، ويهدف هذا القانون إلى تبسيط نظام التراخيص الصناعية بغرض تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، وقد حدد القانون نطاق التطبيق على جميع المنشآت الصناعية، داخل وخارج المناطق الصناعية، وعلى المخازن ومنافذ البيع والمعارض الملحقة بالمنشأة الصناعية والمنصوص عليها في المادة (٢٦) من القانون .

تغطي الخطة النقاط التالية:

١. إصدار مشروع قانون جديد لإصلاح منظومة التراخيص الصناعية في مصر
٢. إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بمشروع قانون إصلاح منظومة التراخيص الصناعية في مصر
٣. تعديل قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة
٤. تحديد الفجوات المؤسسية وعمل خريطة لأصحاب المصالح
٥. حصر الاشتراطات الحالية لإصدار التراخيص الصناعية
٦. تحليل المتطلبات والعمليات الحالية "AS-IS" وتصميم العمليات والإجراءات المقترحة "TO-BE"
٧. المقارنة مع الممارسات الدولية
٨. التشاور مع القطاع الخاص
٩. إعداد خطة لتنفيذ منظومة الإصلاح الجديدة في المجتمع الصناعي
١٠. متابعة وتقييم تطبيق منظومة الإصلاح

❖ "EASE"هو مشروع إتاحة وتبسيير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي يعمل تحت إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

وقد وضحت اللجنة هدف كل خطوة من الخطوات، ومدى التقدم الذي تم إحرازه فيها، كما قامت بتقديم مقترح بجدول زمني لتنفيذ كل نشاط من الأنشطة.

أولاً: إصدار مشروع قانون جديد لإصلاح منظومة التراخيص الصناعية في مصر

يهدف هذا النشاط إلى إصدار مسودة لمشروع قانون جديد لإصلاح منظومة التراخيص الصناعية وعرضها على الجهات التنفيذية والقانونية والتشريعية لاعتمادها وإقرار القانون.

الوضع الحالي:

١. انتهت وزارة التجارة والصناعة من عمل مسودة القانون الجديد في مايو ٢٠١٦
٢. تم اعتماد مشروع القانون الجديد من مجلس الوزراء في مايو ٢٠١٦
٣. يجري حاليا عرض مشروع مسودة القانون الجديد على مجلس الدولة للمراجعة وإبداء الرأي

الخطوات التالية:

١. عرض مشروع مسودة القانون الجديد على مجلس النواب وطرحه للنقاش لإقراره.

ثانياً: إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بمشروع قانون إصلاح منظومة التراخيص الصناعية في مصر

يهدف هذا النشاط إلى إصدار مسودة اللائحة التنفيذية لمشروع قانون إصلاح منظومة التراخيص الصناعية وعرضها على وزير الصناعة لاعتمادها وإقرارها.

الوضع الحالي:

١. تم تشكيل لجنة تتولى مسئولية وضع مسودة اللائحة التنفيذية للقانون الجديد منذ شهر يونيو ٢٠١٦.
٢. تم عقد العديد من الإجتماعات وتم الانتهاء من صياغة المسودة الرابعة من اللائحة التنفيذية بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٦

الخطوات التالية:

٢. إصدار مسودة نهائية للائحة التنفيذية في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦

٣. عرض مسودة اللائحة التنفيذية على السيد وزير التجارة والصناعة لإبداء الرأي والاعتماد بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

ثالثاً: تعديل قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة

يهدف هذا النشاط إلى تعديل قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩١ بهدف منح الهيئة العامة للتنمية الصناعية حق إدارة وإستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض التنمية الصناعية. بغرض إتباع آلية علمية موحدة في تخطيط الأراضي الصناعية والقضاء على التضارب في آلية تخصيص الأراضي الصناعية بين الجهات المختلفة وتفاوت الأسعار، وإيجاد آلية ثابتة لإدارة المناطق الصناعية.

الوضع الحالي:

١. تم الانتهاء من تعديل مسودة القانون بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٦

الخطوات التالية:

١. عرض مسودة تعديل القانون على لجنة الصناعة بمجلس النواب بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٦
٢. عرض مشروع تعديل القانون على مجلس النواب لإقراره في أكتوبر ٢٠١٦.

رابعاً: تحديد الفجوات المؤسسية وعمل خريطة لأصحاب المصالح

يهدف هذا النشاط إلى:

١. إجراء مسح شامل للمؤسسات لتحديد المؤسسات القائمة والتي ستتأثر أدوارها وسلطاتها الحالية (تقليص او زيادة).
٢. تقييم أداءالموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديد القدرات الحالية لتنفيذ القانون ولائحته التنفيذية والثغرات المتعلقة بذلك.

الوضع الحالي:

١. انتهت اللجنة من المسودة الأولى لخرائط المؤسسات التى ستتأثر بالاصلاح.
٢. تفاصيل المسودة الأولى لخرائط المؤسسات واصحاب المصالح في المرفق رقم (١) من هذه الخطة.

الخطوات التالية:

١. ستنتهي اللجنة من رسم الخريطة النهائية للمؤسسات وأصحاب المصالح في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦.

٢. تقييم الهيكل الإداري للموارد البشرية الحالية ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية: كلفت اللجنة وحدة تنفيذ مشروع (EASE) بتعيين خبير استشاري للقيام بعمل تقييم للهياكل الإدارية الحالية وتحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة لبناء قدرات الموارد البشرية أو إعادة هيكلة الجهات المعنية، هذا بالإضافة إلى تعيين خبير استشاري أخر للقيام بتقييم نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية ووضع خطة للتطوير وذلك للقيام بأنشطة منظومة الإصلاح المقترحة في القانون ولائحته التنفيذية فى ٣٠ يناير ٢٠١٧.

خامساً: حصر الاشتراطات الحالية لإصدار التراخيص الصناعية

يهدف إعداد مخزون بالاشتراطات الحالية إلى توفير حصر شامل لجميع إشتراطات التراخيص الصناعية من القوانين والانظمة والقرارات او أي قرارات أخرى فرضت تلك الإشتراطات، وكذلك المؤسسات (الوزارات او الهيئات الحكومية الاخرى) التي تفرض تلك الاشتراطات وجميع المتطلبات التشغيلية. وينبغى ان تضمن قاعدة البيانات وضوح وشفافية الاصلاح وأن يساعد في الكشف عن الاثار المؤسسية والتنظيمية المحتملة للصراعات التى قد تعرقل الاصلاح.

الخطوات التالية:

ستكلف اللجنة:

- فريق متخصص قانونى وإجرائي لاجراء التقييم التنظيمى (القوانين والانظمة والقرارات) في ٣١ ديسمبر٢٠١٦. أو تعيين مكتب إستشاري محلي للقيام بتلك المهمة من خلال مشروع "EASE".
- جميع الكيانات ذات الصلة (مثل وزارة الصحة، والبيئة، الخ...) بتوفير الاشتراطات التشغيلية فى ٣١ يناير ٢٠١٧.

وترد التفاصيل في المرفق رقم (٢) من هذه الخطة.

❖ "EASE"هو مشروع إتاحة وتيسيير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي يعمل تحت إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

سادساً: تحليل المتطلبات والعمليات الحالية "AS-IS" وتصميم العمليات والإجراءات المقترحة "TO-BE"

يهدف هذا العنصر إلى استعراض قاعدة البيانات الخاصة باشتراطات الجهات المختلفه سالفة الذكر وتحديد مواطن الاشتباك والصراع بين الإشتراطات القائمة والإشتراطات المقترحة، وكذا تحديد الميزانية والاثر المؤسسى من الاصلاح المقترح، واعداد معايير وقوائم مبنية على تقييم المخاطر.

الوضع الحالي

قامت وحدة تنفيذ مشروع (EASE) بإعداد خريطة عمليات مفصلة تغطي الإجراءات التالية:

- الموافقة الفورية قائمة (أ)
- الموافقة المبدئية قائمة (ب) المشروطة
- تخصيص الأراضي الصناعية
- تسليم الأراضي الصناعية
- الموافقة النهائية لإقامة المشروع الصناعي (أول مرة)
- إصدار رخصة التشغيل
- استخراج السجل الصناعي قيد أول مرة

الخطوات التالية:

ستكلف اللجنة مشروع "EASE"بالتعاقد مع مجموعة من الخبراء:

١. لتحديد نقاط الصراع والاشتباك في المتطلبات القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦
٢. لتحديد الصراع والاشتباك بين الاحتياجات الحالية والمقترحة في قانون التراخيص الصناعية في٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ .
٣. تحديد آثار الاصلاح على الايرادات الحالية للمؤسسات واعداد خطط عن كيفية تعويض تلك الايرادات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ .
٤. لاعداد قائمة بالقوائم والمعايير مبنية على تقييم المخاطر في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦.

سابعا: المقارنة مع الممارسات الدولية

❖ "EASE"هو مشروع إتاحة وتيسيير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي يعمل تحت إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

يهدف هذا النشاط إلى الاستعانة بأفضل الممارسات الدولية للحصول على أمثلة جيدة من الممارسات والأنظمة المشابهة التي تعمل بشكل جيد في بلدان أخرى، أو حتى في أجزاء أخرى من الحكومة في مصر، وذلك لتحديد ما يوصى باعتماده في إطار الإصلاح أو الذي يتماشى مع أهداف الإصلاح المحددة بالخطة لترشيد وتبسيط الإجراءات مع متابعة وتقييم المخاطر المتوقع تواجدها.

الوضع الحالى والخطوات التالية:

١- قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية وبالتنسيق مع البنك الدولي عن طريق وحدة مشروعEASE بالإستعانة بخبراء البنك الدولي الدوليين لمراجعة مسودة قانون التراخيص الصناعية واللائحة التنفيذية وإبداء الرأي في يوليو ٢٠١٦.

٢- تم الإستعانة بخبرات الخبراء الدوليين في وضع الإطار العام لخطة العمل الخاصة بإصلاح منظومة التراخيص الصناعية هذه في يوليو ٢٠١٦.

٣- قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية وبالتنسيق مع وحدة السياسات بوزارة التجارة والصناعة عن طريق مشروع TEDMEPالممول من الإتحاد الأوروبي بالتعاقد مع خبراء دوليين في مجال تطوير خدمات الشباك الواحد وتصميم TO-BE الحل المقترح لمنظومة التراخيص الصناعية وتخصيص الأراضي الصناعية ومتوقع بداية المهمة في أوائل أغسطس ٢٠١٦ والإنتهاء منها في أكتوبر ٢٠١٦.

<u>ثامنا: التشاور مع القطاع الخاص</u>

يهدف هذا النشاط الى اجراء مشاورات مع القطاع الخاص في جميع درجات الإصلاح لاختبار مدى اكتمال قاعدة البيانات الخاصة بالإشتراطات ومتطلبات التراخيص الصناعية، صحة التحليل، ومدى ملاءمة التوصيات.

الوضع الحالى والخطوات التالية:

١. تكلف اللجنة الأمانة الفنية للجنة بإعداد قائمة بالشركات الصناعية في تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦. وذلك للتشاور مع ممثلي القطاع الخاص على أن تضم هذه القائمة على الأقل ثلاث قطاعات صناعية كبرى كذلك ممثلين عن الصناعات الصغيرة

❖ "EASE"هو مشروع إتاحة وتيسيير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي يعمل تحت إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

والمتوسطة وستستهدف هذه القاعدة شركات غير مقيدة باتحاد الصناعات لضمان شمول اعداد القانون لجميع الفئات.

٢. مع إكتمال النشاط الرابع والمذكور أعلاه تعقد اللجنة بالتعاون مع مبادرة "إرادة" اجتماعات عامة دورية للتشاور مع العينة الممثلة للقطاع الصناعي.

تاسعاً: إعداد خطة لتنفيذ منظومة الإصلاح الجديدة في المجتمع الصناعي

إن الهدف من هذا النشاط هو تنفيذ منظومة الإصلاح في سياق يضمن بناء قدرات العاملين القائمين عل تطبيق الإجراءات الجديدة وضمان التواصل مع المجتمع الصناعي وعمل حملات إعلامية لتوعية المجتمع الصناعي بالتغييرات الجديدة.

الوضع الحالي والخطوات التالية:

١. قامت اللجنة بتكليف الأمانة الفنية للجنة لتحديد الموارد اللازمة لتطبيق منظومة الإصلاح الجديدة حتى تاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٧. وسوف يتم تقسيم التكلفة إلى جزئين: أولاً: مصروفات التأسيس والمرحلة التحويلية والتي سيتم صرفها مره واحدة، ثانيا: التكلفة الخاصة بمصروفات التشغيل لمنظومة الإجراءات الجديدة.

٢. قامت اللجنة بتكليف الأمانة الفنية للجنة لتحديد الاحتياجات التدريبية لبناء قدرات العاملين بالجهات التي سيكون لها دور في تنفيذ اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون التراخيص الصناعية الجديد في موعد ٣٠ يناير ٢٠١٧.

٣. قامت اللجنة بتكليف الأمانة الفنية للجنة للقيام بتصميم خطة التوعية وعمل حملة إعلامية لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الهيئات الحكومية والمحافظات والقطاع الخاص وتقديمها في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

عاشراً: متابعة وتقييم تطبيق منظومة الإصلاح

الهدف من هذا النشاط هو عمل حصر وتحديد الوضع الحالي لمنظومة التراخيص الصناعية قبل عملية الإصلاحات وذلك لمقارنتها مع الإجراءات الإصلاحية التي سوف تتبناها الدولة من أجل تيسير مناخ الاستثمار الصناعي والاستمرار على تقييم تنفيذ السياسات الإصلاحية وكذلك تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين (إذا لزم الأمر).

الوضع الحالي والخطوات التالية:

١. قامت اللجنة بتكليف وحدة تنفيذ مشروع EASE لتعيين خبير استشاري لإعداد مؤشرات الأداء الخاصة بمنظومة إصلاح التراخيص الصناعية وذلك لغرض المتابعة والتقييم في فبراير ٢٠١٧.

٢. قامت اللجنة بتكليف وحدة تنفيذ مشروع EASE لتعيين خبير استشاري لعمل حصر وتحديد الوضع الحالي لمنظومة التراخيص الصناعية في غضون شهر واحد من إصدار قانون التراخيص الصناعية.

٣. قامت اللجنة بتكليف مبادرة "إرادة" لوضع هيكل وآليه لوحدة المتابعة والتقييم لرصد تنفيذ القانون وجمع المعلومات حيال رد فعل القطاع الخاص وعمل التقرير ورفعه إلى السيد وزير التجارة والصناعة لاتخاذ اللازم.

❖ "EASE"هو مشروع إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي يعمل تحت إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية

خطة عمل إصلاح منظومة التراخيص الصناعية

م	الهدف		النشاط		النشاط الفرعي	المسؤل	التاريخ المتوقع	الجدول الزمنى (2017/2016)												
								يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير
1	إعداد خطة عمل شاملة لإصلاح وتبسيط وتطوير منظومة التراخيص الصناعية	1.1	تشكيل لجنة من قبل مجلس الوزراء تتولى إعداد خطة عمل مفصلة وشاملة لإصلاح وتبسيط وتطوير منظومة التراخيص الصناعية برئاسة وزير التجارة والصناعة.	1.1.1	إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2807 لسنه 2015	مجلس الوزراء	تم													
2	تبسيط وتيسير إجراءات إصدارالتراخيص الصناعية على المستثمر وتوحيد جهة إصدارها ، ومن ثمة تقليص مدة إصدارها مما يجعل الأمر ميسراً على المستثمر في المجال الصناعي	2.1	العمل على إصدار مشروع قانون جديد لإصلاح منظومة التراخيص الصناعية في مصر.	2.1.1	عمل مسودة لمشروع قانون جديد	وزارة الصناعة والتجارة	تم													
				2.1.2	عرض مشروع مسودة القانون الجديد على مجلس الوزراء	وزير الصناعة والتجارة	تم													
				2.1.3	اعتماد مشروع مسودة القانون الجديد من قبل مجلس الوزراء	مجلس الوزراء	تم													
				2.1.4	عرض مشروع مسودة القانون الجديد على مجلس الدولة للمراجعة وإبداء الرأي	مجلس الدولة	جاري													
				2.1.5	عرض مشروع مسودة القانون الجديد على مجلس النواب وطرحه للنقاش	لجنة الصناعة	Oct-16													
				2.1.6	إقرار مسودة مشروع القانون الجديد من جانب مجلس لنواب	مجلس النواب	Oct-16													
				2.1.7	إصدار القانون الجديد	مجلس النواب	Nov-16													
	تفسير القانون وتبسيط إجراءته	2.2	العمل على إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بمشروع قانون إصلاح منظومة التراخيص الصناعية في مصر.	2.2.1	تشكيل لجنة تتولى مسئولية وضع مسودة اللائحة التنفيذية	وزير الصناعة والتجارة	تم													
				2.2.2	انعقاد اللجنة في عدة لقاءات لعمل مسودة اللائحة التنفيذية	لجنة صياغة اللائحة التنفيذية	جاري													
				2.2.3	عرض مسودة اللائحة التنفيذية على السيد وزير التجارة	لجنة صياغة اللائحة التنفيذية	جاري													
				2.2.4	صدور مسودة نهائية للائحة التنفيذية	لجنة صياغة اللائحة التنفيذية	Feb-17													
				2.2.5	اعتماد مسودة اللائحة التنفيذية من السيد وزير التجارة	وزير الصناعة والتجارة	Feb-17													
				2.2.6	إصدار اللائحة التنفيذية	وزير الصناعة والتجارة	Feb-17													
3	منح الهيئة العامة للتنمية الصناعية حق إدارة وإستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص للأغراض التنمية الصناعية	3.1	العمل على تعديل قانون رقم 7 لسنة 1991 في شأن الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة لإتلحة جميع الأراضي الصناعية تحت ولاية الهيئة العامة للتنمية الصناعية.	3.1.1	عمل مسودة لتعديل القانون	وزير الشئون القانونية ومجلس النواب	Jul-16													
				3.1.2	تقديم مسودة التعديل للجنة الصناعة بمجلس النواب	وزير الشئون القانونية ومجلس النواب	Jul-16													
				3.1.3	عقد عدة لقاءات لمناقشة تعديل القانون مع لجنة الصناعة	الهيئة العامة للتنمية الصناعي	Aug-16													
				3.1.4	عرض مشروع مسودة تعديل القانون على مجلس النواب وطرحه للنقاش وإصداره	لجنة الصناعة	Oct-16													
	وضع آليه محدده وميسرة من أجل إتاحة الأراضي الصناعية للمستثمرين بهدف جذب إستثمارات صناعية لتنمية الإقتصاد المصري	3.2	العمل على إصدار اللائحة العقارية الخاصة بمشروع قانون رقم 7 لسنة 1991 في شأن الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة المعدل	3.2.1	تشكيل لجنة تتولى مسئولية وضع مسودة اللائحة العقارية	وزير الصناعة والتجارة	Oct-16													
				3.2.2	انعقاد اللجنة في عدة لقاءات لعمل مسودة اللائحة العقارية	الهيئة العامة للتنمية الصناعي	Nov-16													
				3.2.3	عرض مسودة اللائحة العقارية على السيد وزير التجارة والصناعة لإبداء الرأي	الهيئة العامة للتنمية الصناعي	Nov-16													
				3.2.4	صدور مسودة نهائية للائحة العقارية	الهيئة العامة للتنمية الصناعي	Nov-16													
				3.2.5	اعتماد مسودة اللائحة العقارية من السيد وزير التجارة	وزير الصناعة والتجارة	Dec-16													
				3.2.6	إصدار اللائحة العقارية	وزير الصناعة والتجارة	Dec-16													
4	تحديد الفجوات المؤسسية وعمل خريطة لأصحاب المصالح	4.1	اجراء مسح شامل للمؤسسات لتحديد المؤسسات القائمة والتي ستتأثر أدوارها وسلطاتها الحالية (تقليص او زيادة).	4.1.1	إعداد المسودة الأولى للمؤسسات التى ستتضرر من الاصلاح	اللجنة	سبتمبر2016													
				4.1.2	الانتهاء من خريطة نهائية بالمؤسسات وأصحاب المصالح	اللجنة	أكتوبر 2016													
		4.2	تقييم اداء الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحديد القدرات الحالية لتنفيذ القانون ولائحته التنفيذية والثغرات المتعلقة بذلك	4.2.1	تعيين خبير استشاري لتقييم وتعديل تقييم الهياكل الإدارية الحالية وتحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة لبناء قدرات الموارد البشرية أو إعادة هيكلة الجهات المعنية للقيام بأنشطة منظومة الإصلاح المقترحة في القانون ولائحته التنفيذية فى 30 يناير 2017	EASE Project	Mar-17													

خطة عمل إصلاح منظومة التراخيص الصناعية

م	الهدف		النشاط		النشاط الفرعى	المسؤل	التاريخ المتوقع	مستحق الاول من 2016	الجدول الزمنى (2017/2016)													
									يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير
5	حصر بالاشتراطات الحالية لإصدار التراخيص الصناعية	5.1	توفير حصر شامل لجميع إشتراطات التراخيص الصناعية من القوانين والانظمة والقرارات او أي قرارات أخرى فرضت تلك الإشتراطات، وكذلك المؤسسات (الوزارات او الهيئات الحكومية الاخرى) التي تفرض تلك الإشتراطات وجميع المتطلبات التشغيلية.	5.1.1	تشكيل فريق قانونى لاجراء التقييم التنظيمى (القوانين والانظمة والقرارات) أو تعيين مكتب إستشاري محلي للقيام بتلك المهمة من خلال مشروع "EASE"	اللجنة / EASE Project	نوفمبر2016																
		5.2	توفير قاعدة البيانات تضمن وضوح وشفافية الاصلاح وأن يساعد في الكشف عن الاثار المؤسسية والتنظيمية المحتملة للصراعات التى قد تعرقل الاصلاح مع الجهات المعنية	5.2.1	لتحديد نقاط الصراع والاشتباك في المتطلبات القائمة	اللجنة	Jan-16																
				5.2.1.1	الهيئة العامة للاستثمار (الوزارات / الهيئات / الجهات المعنية / ....)	اللجنة	سبتمبر 2016																
6	تحليل المتطلبات والعمليات الحالية "AS- IS" وتصميم العمليات والإجراءات المقترحة "TO-BE"	6.1.	استعراض قاعدة البيانات الخاصة باشتراطات الجهات المختلفه سالفة الذكر وتحديد مواطن الاشتباك والصراع بين الإشتراطات القائمة والإشتراطات المقترحة, وكذا تحديد الميزانية والاثر المؤسسى من الاصلاح المقترح, واعداد معايير وقوانم مبنية على تقييم المخاطر.	6.1.1	لتحديد نقاط الصراع والاشتباك في المتطلبات القائمة	EASE Project	سبتمبر 2016																
				6.2.1	تعيين خبراء لتحديد الصراع والاشتباك بين الاحتياجات الحالية والمقترحة في قانون التراخيص الصناعية	EASE Project	Oct-16																
				6.1.2	تعيين خبراء لتحديد آثار الاصلاح على الايرادات الحالية للمؤسسات واعداد خطط عن كيفية تعويض تلك الايرادات	EASE Project	ديسمبر 2016																
				6.2.2	تعيين خبراء لاعداد قائمة بالقوانم والمعايير مبنية على تقييم المخاطر	EASE Project	Oct-16																
7	المقارنة مع الممارسات الدولية	7.1	الاستعانة بأفضل الممارسات الدولية للحصول على أمثلة جيدة من الممارسات والأنظمة المشابهة التي تعمل بشكل جيد في بلدان أخرى، أو حتى في أجزاء أخرى من الحكومة في مصر، وذلك لتحديد ما يوصى باعتماده في إطار الإصلاح أو الذي يتماشى مع أهداف الإصلاح المحددة بالخطة لترشيد وتبسيط الإجراءات مع متابعة وتقييم المخاطر المتوقع تواجدها.	7.1.1	تعيين مستشار دولي للقيام بمراجعة مسودة قانون التراخيص الصناعية واللائحة التنفيذية وإبداء الرأي	EASE Project	Jul-16																
				7.1.2	التعاقد مع خبراء دوليين في مجال تطوير خدمات الشباك الواحد وتصميم TO-BE الحل المقترح لمنظومة التراخيص الصناعية وتخصيص الأراضي الصناعية	EASE Project	15 يناير 2016																
8	التشاور مع القطاع الخاص	8.1	اجراء مشاورات مع القطاع الخاص في جميع درجات الإصلاح لاختبار مدى اكتمال قاعدة البيانات الخاصة بالإشتراطات ومتطلبات التراخيص الصناعية، صحة التحليل، ومدى ملاءمة التوصيات	8.1.1	إعداد قائمة بالشركات الصناعية وذلك للتشاور مع ممثلي القطاع الخاص على أن تضم هذه القائمة على الأقل ثلاث قطاعات صناعية كبرى كذلك ممثلين عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة	لجنة الأمانة الفنية	Aug-16																
				8.1.2	عقد اجتماعات عامة دورية للتشاور مع العينة الممثلة للقطاع الصناعي	اللجنة																	
9	إعداد خطة لبدء التنفيذ	9.1	تنفيذ منظومة الإصلاح في سياق يضمن بناء قدرات العاملين القائمين عل تطبيق الإجراءات الجديدة وضمان التواصل مع المجتمع الصناعي وعمل حملات إعلامية لتوعية المجتمع الصناعي بالتغييرات الجديدة.	9.1.1	تحديد الموارد اللازمة لتطبيق منظومة الإصلاح الجديدة	الأمانة الفنية للجنة	يناير 2017																
				9.1.2	تحديد الإحتياجات التدريبية لبناء قدرات العاملين بالجهات التي سيكون لها دور في تنفيذ اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون التراخيص الصناعية الجديد	الأمانة الفنية للجنة	فبراير2017																
				9.1.3	تصميم خطة التوعية وعمل حملة إعلامية لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الهيئات الحكومية والمحافظات والقطاع الخاص	الأمانة الفنية للجنة	فبراير2017																
10	متابعة وتقييم تطبيق منظومة الإصلاح	10.1	حصر وتحديد الوضع الحالي لمنظومة التراخيص الصناعية قبل عملية الإصلاحات وذلك لمقارنتها مع الإجراءات الإصلاحية التي سوف تتبناها الدولة من أجل تيسير مناخ الاستثمار الصناعي والاستمرار على تقييم تنفيذ السياسات الإصلاحية وكذلك تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين	10.1.1	تعيين خبير استشاري لإعداد مؤشرات الأداء الخاصة بمنظومة إصلاح التراخيص الصناعية وذلك لغرض المتابعة والتقييم	EASE Project	Dec-16																
				10.1.2	تعيين خبير استشاري لعمل حصر وتحديد الوضع الحالي لمنظومة التراخيص الصناعية في غضون شهر واحد من إصدار قانون التراخيص الصناعية	EASE Project																	
				10.1.3	تعيين خبير استشاري لوضع هيكل لوحدة المتابعة والتقييم لرصد تنفيذ القانون وجمع المعلومات حيال رد فعل القطاع الخاص وعمل التقرير ورفعه إلى السيد وزير التجارة	EASE Project	30 ديسمبر 2016															

مرفق رقم (١)

المسودة الأولى لخرائط المؤسسات وأصحاب المصالح

الجهات التي تتطلب اشتراطات للتراخيص الصناعية:

١. وزارة البيئة (جهاز شئون البيئة)
٢. وزارة الصحة والسكان
٣. وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
٤. وزارة القوى العاملة (الأمن الصناعي)
٥. وزارة الشئون الإجتماعية (التأمينات الإجتماعية)
٦. وزارة التنمية المحلية
٧. وزارة الدفاع
٨. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي
٩. وزارة البترول والثروة المعدنية
١٠. وزارة التموين
١١. وزارة الري والموارد المائية
١٢. الحماية المدنية (الدفاع المدني)
١٣. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
١٤. مصلحة السجل التجاري
١٥. هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

مرفق رقم (٢)

الكيانات ذات الصلة بالاشتراطات الحالية لإصدار التراخيص الصناعية

الجهات ذات الصلة باستخراج رخصة تشغيل	الجهة الفرعية التابعة	السند القانوني
وزارة الزراعة		
وزارة الصحة		
وزارة الري والموارد المائية		
وزارة الإسكان	هيئة المجتمعات العمرانية	قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بإصدار قانون البناء
وزارة التنمية المحلية	المحافظات (وفقا للاختصاص الإقليمي)	قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بنظام الإدارة المحلية والتعديلات الواردة عليها
وزارة البيئة	جهاز شئون البيئة	قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة
وزارة الداخلية	الدفاع المدني	قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بأحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام القانون المدني
وزارة المالية	مصلحة الضرائب	قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقانون الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦
وزارة الدفاع		
وزارة الاستثمار	الهيئة العامة للاستثمار	قانون الاستثمار رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ المعدل لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
وزارة الصناعة والتجارة	الهيئة العامة للتنمية الصناعية	قرار جمهوري رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥
وزارة العمل والتأمينات الإجتماعية	هيئة التأمينات الإجتماعية	قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣